مشكلات اقتصادية في مناقشات المجلس النيابي

١٩٣٩ ـ ١٩٥٨ "قراءة في نماذج"

المدرس الدكتور
علي طاهر الحلي
جامعة كربلاء ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

مشكلات اقتصادية في مناقشات المجلس النيابي ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨ "قراءة في نماذج"

المدرس الدكتور
علي طاهر الحلي
جامعة كربلاء ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة :ـ

شهدت تاريخ العراق من عام ١٩٣٩-١٩٥٨ جملة متغيرات سياسية أثرت سلباً وبنسب متفاوتة على مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وما ترتب عليه من تفاعل حكومي كطرف مسؤول عن ايجاد حلول عملية للأزمات التي يعاني منها المواطن العراقي وبين من هو في موضع الرقابة والنقد (مجلس نيابي ، صحافة ، أحزاب معارضة ...الخ) لأي إخفاق أو إهمال يمكن تلمسه في معالجاتها .

لذا جاءت أهمية البحث متناغمة مع حجم المعاناة الاقتصادية التي لازمت المواطن طيلة سنوات البحث ، مسلطاً الضوء على نماذج من المشكلات الاقتصادية على اختلاف مسمياتها كـ (الضرائب أو التموين أو أزمة الخبز أو البطالة وغيرها) وما انعكس جراءها من أصداء وأثيرت حلولها تحت قبة المجلس النيابي ايماناً وحرصاً من النواب بضرورة رفع المعاناة عمن يمثلونهم في المجلس، مع تقييم حجم الاستجابة الحكومية لما تم طرحه من قبل النواب .

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة بين فيها الباحث أبرز ما توصل اليه من استنتاجات ، إذ بين المبحث الأول (لمحات من أبرز المشاكل والأزمات الاقتصادية في العراق ١٩٣٩- ١٩٥٨) أبرز الأزمات الاقتصادية ومسبباتها التي ستكون مثار نقاش النواب في المبحثين اللاحقين ،

ليعالج المبحث الثاني (الضرائب والرسوم وأثرهما على المواطن في ميزان المجلس النيابي) موقف المجلس النيابي من مسألة الضرائب والرسوم التي طالما شكلت هماً يضاف الى هموم أخرى أثقلت كاهل المواطن وبالأخص أصحاب الدخل الضعيف وأبرز الاجراءات الحكومية التي استهدفت رفع معاناتهم ، في حين جاء المبحث الثالث (أضواء على موقف المجلس النيابي من قضية التموين ومشاكل اقتصادية اخرى) ليكمل الباحث مشهد المشاكل القتصادية وطبيعة تفاعل النواب معها .

تنوعت مصادر البحث ومراجعه ، لتشكل محاضر مجلس النواب العماد منها والمرتكز ، في حين استعان الباحث ببعض المصادر والمراجع الأخرى المتعلقة ببعض الأحداث التاريخية والتعريفات المهمة ... وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في كتابة البحث بصورة تخدم القارئ ، وتكون هذه الدراسة نتاجاً متواضعاً في إطار الاتجاه العلمي لدراستنا التاريخية . ونسأل الله عز وجل التوفيق والسداد والإخلاص في العمل ، إنه نعم المولى ونعم المعين.

المبحث الأول

لمحات من أبرز المشاكل والأزمات الاقتصادية في العراق ١٩٣٩ـ ١٩٥٨

شكلت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ عام ١٩٢٩[١] ، أولى المتغيرات الاقتصادية التي أسهمت في ظهور جملة مشاكل اقتصادية وقع ثقلها على كاهل المواطن بالدرجة الأساس ، سجلت بوادرها مع انخفاض الطلب الخارجي على منتجات العراق الزراعية والحيوانية مما ادى إلى هبوط في أسعارها وتعرضها للكساد الحاد[٢] ، إن هذه الأزمة الاقتصادية التي استمرت آثارها في العراق زهاء خمس سنوات، قد زادت من حدة التفاوت الاقتصادي للمجتمع العراقي وقتئذ وعمقت في تناقضاته ، فضلاً عن التدهور الزراعي والتجاري والمالي، الأمر الذي أدى إلى انكماش الاستثمارات المحلية وكساد

في المبادلات والاسواق التجارية[٣].

وجاءت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لتزيد الوضع الاقتصادي سوءً، اذ كثرت خسائر الحلفاء و اشتد طلب جيوشهم المرابطة في العراق للمنتجات المحلية و انصرف الإنتاج العالمي عن تجهيز سلع الاستهلاك المدني وضعف إنتاج العراق الزراعي و الصناعي و هبطت الطاقة المالية للدولة فأدى ذلك الى اختلال تجارة البلد الخارجية و ارتفاع شديد بالأسعار ، وهو ما اعترف به وزير المالية علي ممتاز الدفتري[٤] بقوله :" **لقد وصل مستوى الأسعار حدوداً شاذة نتيجة لفشل الجهود المبذولة للحصول على السلع المستوردة وتوفير ما يكفي السكان والجيوش الأجنبية من المنتجات المحلية ، حتى أصبح الناس في حيرة من أمر غذائهم و لباسهم و سكناهم** "[٥] .

كما برزت مشكلة التموين كأحد مشكلات الحرب العالمية الثانية ، إذ اضطربت الأوضاع السياسية في جميع أنحاء البلاد الأوربية ، وقد جرّ هذا الاضطراب إلى خلخلة الوضع الاقتصادي في البلاد العربية ، ولاسيما تلك التي ترتبط بمعاهدات تحالف مع الدول الأوربية ومنها العراق الذي كان يرتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف حتمت عليه القيام بواجبات فُرضت عليه فرضاً ، فضلاً عن إعلانه الحرب ، وانضمامه إلى جانب بريطانيا عام ١٩٤٣ ، وقد أدى هذا الانضمام إلى زيادة العبء ، ولاسيما في نواحي التموين ، فمع وجود السكان ومسؤولية الدولة في تهيئة الغذاء اللازم له ، كانت هنالك القوات البريطانية المعسكرة في العراق التي زادت بعد فشل حركة مايس عام ١٩٤١[٦].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة حاولت استغلال ظروف الحرب الفلسطينية [٧] وتأثيرها في الاقتصاد العراقي لزيادة الضرائب ، واعترفت خلال تقديمها لميزانية عام ١٩٤٨ بسياسة التبذير في واردات الدولة وبوجود عسر شديد في وضعها المالي للصرف غير المنظم وتكاليف الحرب الفلسطينية

الأمر الذي أدى إلى نقص في الواردات دفعها الى اصدار بعض القوانين لزيادة ضريبة الأملاك والرسوم الاستهلاك وزيادة بعض الرسوم الكمركية[٨] وهو ما انعكس على الحالة المعاشية لمحدودي الدخل (وهم كثر) لعدم استطاعتهم مجاراة تلك الضرائب .

وكرست الأزمات السابقة ظهور أزمات لاحقة كانت نتيجة طبيعية لها ، لعل أبرزها هي (أزمة الخبز) إذ أخذت أسعار الحنطة والشعير بالارتفاع بسبب قلة الانتاج ، وحصول أضرار جسيمة بالمحاصيل الزراعية بسبب الجراد والآفات الزراعية الأخرى من جهة واستمرار التصدير الى الخارج من جهة أخرى[٩] فارتفع سعر الحنطة من (٤٠) دينار للطن الواحد الى حد قد يتراوح بين (١٥٠- ٢٠٠) دينار للطن الواحد، في حين أصبح سعر الشعير يتراوح بين (٦٠- ٨٠) دينار للطن الواحد[١٠] ولم تكف حكومة صالح جبر[١١] (٢٩ آذار ١٩٤٢-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) بالوقوف مكتوفة الأيدي أمام النقص الكبير في الحبوب فحسب، بل سمحت ولأول مرة منذ سنوات الحرب العالمية الثانية، بتصدير أكثر من ربع مليون طن من الشعير والحنطة فضلاً عن أن آلاف الأطنان من الحبوب وجدت طريقها خفية إلى أسواق تركيا وإيران والأردن وفلسطين، فكان من الطبيعي جداً أن تتعرض البلاد إلى أزمة في الخبز وغلاء فاحش في أسعار المواد الغذائية[١٢] مما يجعل الحكومة بتقدير الباحث في موضع اتهام كبير ومباشر ... إذ أنها وبدل أن تسعى لإيجاد حل لأزمة الشعب، قامت بسكب الزيت على الوقود بتصرفها ذاك ، مما حدى بـ(لونكريك) لأن يصف تلك الأزمة بقوله :" **أخذت الطبقات الفقيرة التي كان يعوزها الحصول على الخبز بصفة خطيرة تقترب من حافة اليأس، ذلك أن البلاد كانت خالية من المواد الغذائية**" [١٣].

أثارت أزمة الخبز اهتمام الرأي العام وقلقه، وكتبت الصحف المقالات

المتعددة لمعالجة هذه الأزمة وانتقاد موقف الحكومة العراقية، فعلى سبيل المثال كتبت جريدة اليقظة مقالاً بعنوان " **مشكلة الغلاء وعلاقتها بأزمة الخبز** " أوضحت فيه بأن العراق بأسره يشكو ندرة الخبز، وأن الوضع في بعض الأقضية والألوية بلغ من الحاجة حدا يدعو الى الألم الشديد، وطالبت الجريدة بزيادة كميات الطحين التي تجهز إلى الافران مع فتح أفران جديدة لتدارك هذه الأزمة(١٤) ، وحذرت جريدة الزمان الحكومة من تفاقم أزمة الخبز وطالبتها بمعالجة الموقف معالجة مرضية تشمل الحاضر والمستقبل بالاستناد الى خطط حازمة وصريحة، كما طالبت بالضرب على أيدي المحتكرين والمتلاعبين وعدت ذلك من أقدس واجباتها(١٥) .

وشكلت البطالة احدى المشكلات التي اتسمت بها مدة البحث ، والتي تزامنت مع تفاقم آثار الحرب العالمية الثانية ، وهو ماجعل أعداد كبيرة من السكان يرزخون تحت مستوى متدني من المعيشة والتي عبر عنها النائب عبد الرزاق الحمود (البصرة)(١٦) بقوله "**إن مستوى معيشة غالبية الشعب يقرب من مستوى البهائم**"(١٧) ، في الوقت الذي لم يسلم فيه حتى العمال من المؤثرات السابقة ، إذ كان دخل العامل ينخفض باستمرار نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما أدّى الى حرمان العامل من أبسط حقوقه الإنسانية ، فقد أخذ العامل يكد ليلاً ونهاراً من أجل توفير لقمة العيش وهو ما يجعله يعيش بحسب تعبير الاقتصاديين في "**دائرة مسدودة** " فالأجور القليلة تخفض من فاعليته الإنتاجية بسبب سوء تغذيته وانهيار كيانه(١٨).

وفي الريف كانت الصورة أكثر سوداوية إذ يشكل سكان الريف في العراق نسبة ٧٥ ٪ من مجموع سكان العراق موزعين على ما يقرب من ٠٠٠ ، ١٠ قرية ومجموعة يتراوح نفوسها بين ١٥٠ - ٢٠٠ نسمة ، ويعتمد معظم سكان الريف في معيشتهم على الزراعة وتربية الحيوانات وتمارس نسبة ضئيلة منهم بعض

الحرف أو الصناعات التي لا تمس الصناعة الريفية أو الزراعية ، وإنّ القرى المذكورة تقع عادة على الأنهار ومصادر المياه وهي غير متجمعة في الغالب ولا تربط بينها شبكة من المواصلات ماعدا طرق زراعية بدائية ، وتبنى القرى في المناطق الشمالية الجبلية بالحجارة أو صخور الجبال في حين أن القرى الواقعة في المناطق السهلية الوسطى أو الجنوبية تبنى من الطين والقصب وسعف النخيل[١٩]، مما جعل الفلاح يعيش في ظروف سيئة جداً إذ إن دخل العائلة الفلاحية كان يبلغ نحو (٢٠ ديناراً) ولم يتجاوز (٣٠ ديناراً) سنوياً على أحسن الأحوال إذ كان الفلاح يبيع منتوجاته قبل حصادها ويستلف القروض بربا فاحش لا يقل عن ٥٠ ٪ من أصل المبلغ ولمدة قد لا تتجاوز ستة أشهر وكانت حصته من الناتج تحجز قبل تسلمها[٢٠]، وكانت كذلك إمكانات التعليم ووسائله غير متاحة في الأرياف وإنما متوفرة في مراكز الألوية مما تسبب بهجرة مستمرة من الريف إلى المدينة أدت إلى زيادة أعداد البطالة في المدن ، ففي الوقت الذي كان عدد القادرين على العمل يبلغ (٢٥،٢) مليون نسمة تقريباً ، كان المشتغلين فعلاً (٣١، ١) مليون نسمة تقريباً ، مما يعني أن هنالك (٩٢٤) الف شخص عاطل عن العمل ، أي ما نسبته ٤١٪ ، وفي عام ١٩٥٧ كان عدد القادرين على العمل (٣٣،٣) مليون نسمة تقريباً ، كان عدد المشتغلين فعلاً (٧٨،١) مليون نسمة ، مما يشير الى أن عدد العاطلين عن العمل (٥٤٧،١) شخص ، أي ما نسبته ٤٦٪[٢١].

انعكست آثار تلك الأزمة على الوضع الاجتماعي بشكل ملحوظ ، إذ خلفت الكثير من المشاكل الاجتماعية كان أبرزها تحلل الفرد من القيود الاجتماعية في الحصول على ما يحتاجه من مستلزمات معاشية ، واتباعه طرق غير مشروعة كالسرقة وغيرها من أجل تأمين غذائه ، إذ تؤكد وثيقة حكومية بازدياد نسبة الجرائم في عام ١٩٤٣ إلى (٣٨٠) جريمة في داخل بغداد

وخارجها تراوحت بين القتل والسرقة والاحتيال وغيرها[٢٢] ، كما تنقل لنا جريدة صوت الأهالي بعض صور مآسي الفقر والعوز الذي استحكم على رقاب الطبقات الفقيرة في المجتمع بقولها "**يشاهد المار في شوارع بغداد بعد الغروب وفي أثناء الليل مئات من الأطفال مطروحين على الأرض فوق الارصفة وفي زوايا الشوارع والمنعطفات ، متوسدين أذرعهم ومفترشين التراب تستر أجسامهم أسمال بالية قذرة وهم في سبات عميق** " [٢٣] ووصف الجريدة هذا ينذر حينها بأزمة اقتصادية ليست بالهينة ، تنبه لها اصحاب الشأن (النواب هنا محور البحث) في محاولة لملمة الأمور والارتقاء بها الى حال أفضل قدر المستطاع .

ويذكر بأن الحكومات العراقية قامت خلال مدة البحث باصدار مجموعة من القوانين والاجراءات الاقتصادية التي من شأنها السيطرة على الأسعار والمحافظة على انسيابية البضائع والسلع ، فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة السعيدية السادسة (٩ تشرين الاول ١٩٤١-٣ تشرين الاول ١٩٤٢) (قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٤٢)[٢٤] ، وكذلك الإجراءات الاحترازية التي حاولت التخفيف من أزمة الخبز كقيام الحكومة بوضع يدها على نصف كميات الشعير الموجودة في كافة مراكز الاستهلاك في الألوية وشرائها لأغراض التموين وبسعر (١٥) دينار للطن الواحد[٢٥] ، وكذلك (قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٣) الذي تضمن تأليف لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية ثلاثة وزراء تكون مخولة بحق الاتفاق مع أشخاص أو شركات تجارية لاستيراد سلع معينة وبيعها بأسعار مقررة ، وصلاحيات أخرى كتنظيم استيراد المواد الغذائية واصدار الإجازات الخاصة بها ، ومنع استيراد مواد أخرى ...الخ[٢٦].

ودفع تردي أوضاع العمال الحكومة الى اصدار (نظام الحد الأدنى للأجور

لسنة ١٩٥٣) الذي حدد أجر العامل بـ (٢٥٠) فلس للشخص الواحد ، بعد أن كانت الأجور تحدد وفق اسلوب التراضي بحسب قانون العمال الصادر سنة ١٩٣٦[٢٧]، وهو ما لم يتوافق مع احتياجات العمال الأساسية إذ استمرت الأسعار بالارتفاع وتدهور وضع العامل من سيء الى أسوأ[٢٨] .

كل تلك المتغيرات انعكست على وضع الدولة وسياستها الاقتصادية ، فظهرت على النفقات أعراض تضخم حاد و استمر بالارتفاع سنة بعد سنة وقد وجدت الدولة بحاجة للحصول على ايرادات جديدة فزادت من رسوم الاستيراد والترانزيت والمكوس وفرضت ضرائب جديدة[٢٩] ستشكل محاور أساسية ستتم معالجتها في المبحثين اللاحقين .

المبحث الثاني

الضرائب والرسوم وأثرهما على المواطن في ميزان المجلس النيابي

شكلت الضرائب بمختلف أنواعها إحدى المشاكل الاقتصادية التي نالت عناية المشرعين، فعلى سبيل المثال وبعد ان وجدت الحكومات المتعاقبة بأن ايسر وسيلة لمعالجة العجز المالي هي فرض الضرائب مباشرة وغير مباشرة عن طريق زيادة الرسوم الكمركية ورسوم الاستهلاك وغيرها، الأمر الذي ألقى بثقله على الطبقات الفقيرة ، وأصحاب الدخل المحدود مما أدى الى خفض مستوى معيشتها وبالتالي الى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للبلد ، من غير أن تفكر الحكومة بالنتائج المترتبة على فرض هذه الضرائب والرسوم وعلى هذا الأساس دعا النواب الى مراجعة شاملة للنظام الضريبي ، بحيث يتوزع ثقل الضرائب على الجميع وأن تتحمل الطبقات الميسورة العبء الأكبر منها ، ولتحقيق ذلك طالبت المعارضة النيابية[٣٠] بمعالجة موضوع الضرائب معالجة جذرية ، وأن لا ينظر اليها كوسيلة لجمع الايرادات الحكومية لصرفها على ما تحتاجه فحسب ، وإنما يجب أن ينظر للموضوع نظرة علمية أوسع من ذلك

وهو جعل الضرائب إحدى الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف وسياسة اقتصادية مثمرة ومن ثم تأمين غايات اجتماعية مفيدة . وعلى هذا الأساس أوضح النائب عبد الرحمن الجليلي (الموصل)[٣١] أن أهمية الضرائب متأتية من مساسها بالحياة الاجتماعية ، "**فكلما ازداد حجمها ازدادت تعاسة المواطن الفقير والتاجر الصغير والموظف ، وفي ذلك فساد للأخلاق حيث تكثر الرشوة ويزداد التهرب منها وتتعرض البلاد الى كارثة أخرى هي كارثة تردي الأخلاق العامة**" [٣٢] وهو بذلك يحمل الحكومة اكثر من مسؤوليتها عن الاكثار في فرض الضرائب ... الى مساهمتها في تهديم أسس التعاطي السليم بين المواطن والمؤسسات الحكومية من خلال ما يترتب من آثار سلبية تلحق بالطرفين جراء تهرب المواطن من دفع الضرائب .

كما تصدى النواب لإجراءات السلطة في زيادة الضرائب والرسوم وتذرعها بتكاليف الحرب العالمية الثانية وأشار النائب محمد مهدي كبة (بغداد) الى وجود عجز متراكم من السنين الماضية وان معالجته لا تتم بزيادات في الرسوم والضرائب وإنما بالسياسة المالية السليمة عن خلق منافذ جديدة تدر موارد على الخزينة عن طريق الصرف المتزن وخلق جو نقي بين موظفي الدولة لئلا تتسرب الواردات بعيداً عن خزينة الدولة [٣٣] في مداخلة يجدها الباحث من الالتزام بالمسؤولية لدرجة عدم الاكتفاء بالنقد واللوم ، بل باقتراح حلول جديدة تساعد الحكومة في تجاوز أزماتها .

وبين النائب عبد الرزاق الشيخلي (بغداد) بعض معاناة الناس من الضرائب وآلية جمعها الأمر نفسه بكلام معبر آثر الباحث أن يقتبس نصه ... إذ يقول :

" وكلنا يعلم كيف كانت تجبى الضرائب وكيف كان يستبد في فرضها الحاكمون وكلنا يعلم كيف كانت تنفق هذه الضرائب المجباة وكيف أريقت

الدماء للحد من سلطات الحكومة في ايجاد وتزييد الضرائب ... مسكين هـذا الشعب المنكوب الحظ مسكين هذا الشعب فإنه مبتلى بحكام بعـيدين عنه كل البعد وبما أنني أمثل الشـعب تمثيلاً حقيقـياً فـلا بد لي أن أشاركه في سرائه وضرائه ففي الوقت الذي نـــأمل من الحكومة ان ترفه عن حالة الشعب،نرى أنها تلجأ لفرض الضرائب على صغار الباعة وسائقي العربات والسيارات والمستخدمين ويفلت منها كبار المتمولين من اثرياء الحرب والسلم وحتى البنوك الأجنبية التي امتنعت عن دفعها" [٣٤].

موجهـاً أصـابع الاتهـام الى الحكومـة في تورطهـا بعـدم النزاهـة في جبايـة الضرائب ، جاعلاً من صوته مرآة حقيقية لمن حمله مسؤولية النيابة ، حـاملاً همـومهم ، شـاعراً بمعانـاتهم ، واضـعاً قضـيتهم علـى مـرأى ومسـمع النـواب والحكومـة علـى حـد سـواء ، عسـى أن تجـد مـن يخففهـا عـنهم. إذ لم تسـجل الجلسة تلك اية ردود حكومية مسؤولة .

ومـن جانـب آخـر طالـب النائـب جعفـر القـزويني (الحلـة) بتقليـل الضـريبة المستوفاة من سائقي السيارات التي تقدر بـ (١٣٪) مـن مجمـوع أجـرة السـيارة ، موجهاً طلبه الى وزير التموين يوسف غنيمة[٣٥] الذي برر تلـك الضـريبة بقولـه **" أن هذه المبالغ إنما تُستوفى لقاء الخدمات التي تقتضيها المصلحة العامة ، ولها أثر عظيم في تموين العراق بالإطارات "** ، ليرد القـزويني علـى غنيمـة بتأكيـده على وجود سـرقات تـتم مـن قبـل الـوكلاء جـامعي تلـك الضـرائب بقولـه **" أن نسبة (١٠٪) لا علاقة له بخزينة الدولة ، إنمـا تـدخل هـذه الضـريبة في جيـوب الوكلاء وهـم مستريحون في محلاتهـم ، فلـو كانـت تسـتوفى إلى لجنـة التمـوين العليا ، أو لخزينة الدولة ، لكننا نعدّه تجاه خدمات عامـة ، فلـمَ تكـوّن هـذه اللجان ، وبأي حق يأخذ هؤلاء (١٣٪) ، منها عشرة بالمئة لهم ، وثلاثة بالمئة الأخرى لمديرية النقليات ، فإذا كانت تستوفى كأجور للـوكلاء فعلـى الأقـل**

تكون (٢٪) أو (٣٪) "[٣٦] . إذ لم تحضى مداخلته تلك بأي رد يذكر .

وخلال مناقشته للميزانية العامة لسنة ١٩٤٩، أبدى النائب حسين جميل (بغداد) اهتماماً واضحاً بمسألة الضرائب المتنوعة والمفروضة على المواطنين انطلاقاً من قناعته بضرورة إنصاف الطبقات الفقيرة في هذا المجال ، قائلاً " **إنّنا نريد البحث في أسس الميزانية ومبادئها، لأنّ الميزانية تعدّ مرآة الوضع القائم، وهي تعيّن الخطوط الأساسية لمنهج الحكومة خلال سنة، كما أنّها تحدّد علاقة الشعب بالحكومة وبالعكس ... وأنّ الضرائب بحّد ذاتها تصلح، إذا أرادت الحكومة، أن تكون أداة الاصلاح، عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية الواسعة بين طبقات الشعب، وذلك بفرض الضرائب المباشرة على من يستطيع دفعها، أو غير مباشرة تفرض على الخدمات التي يستعملها الشخص**" ووجد أنّه من الغريب أن تكون الضريبة غير المباشرة خمسة أضعاف الضريبة المباشرة، مّما يدلّ دلالة واضحة في رأيه على عدالة الضرائب في العراق، لأنّ الطبقة الفقيرة تتحمل فوق طاقتها[٣٧].

ورفع مجموعة من النواب[٣٨] مذكرة الى مجلس النواب يطلبون فيها سَن لائحة تقضي بتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وجاء في تلك المذكرة "**نرى لزوم تخفيض الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة ، لذلك نطلب بسَن اللوائح المقتضية لتخفيض الضرائب... بحيث يشعر المواطن حقيقةً باختلاف الأسعار نتيجة تخفيض الرسوم والضرائب**"[٣٩] ...وقد وجد طلب النواب رداً مباشراً من قبل وزير المالية علي ممتاز الدفتري واعداً إياهم بالنظر في جميع الضرائب المفروضة بقوله "**إن الحكومة الحاضرة قائمة باعادة النظر في الضرائب ولا سيما المباشرة منها...وسوف تستقدم بعض الخبراء العالميين للنظر في كثير من الضرائب والرسوم.. وسوف تتقدم الحكومة بعدة لوائح**

بهذا الخصوص "[٤٠] ، ويرى الباحث وبتواضع أن تكرار كلمة (**سوف**) في كلام الوزير يعطي الوعدود الحكومية مرونة قد تصل معها الى عدم التنفيذ وهذا ما يتبين لنا جلياً في استمرار المطالبات حول الضرائب في جلسات واجتماعات لاحقة .

كما عد النائب عبد الجبار الجومرد (الموصل) فرض الضرائب الكثيرة اجحافاً كبيراً بحق الشعب العراقي وإنها تسيء الى سمعة البلاد ، مثل رسم الاستهلاك ورسم الحراسة وتساءل قائلاً " **هل من المنطق أن يقال له – أي المواطن – ادفع رسم الحراسة لكي نحرسك ونحرس أموالك وكرامتك** "[٤١] .

وتقدم مجموعة من النواب[٤٢] الى الحكومة بطلب إلغاء ضريبة الاستهلاك لأن المستهلك وحده يتحملها دون المالك وهذا غالباً ما يكون فقيراً ، وتطبيق ضريبة الدخل على جميع المواطنين[٤٣] وتعديل رسوم البلديات وإلغاء رسوم الحرف ، والتي تعدّها الحكومة كواردات مهمة لخزينتها ، من أجل أن تكون أقرب الى العدالة ، مؤكدين على أن الضائقة الاقتصادية شديدة في البلد وتحتاج الى علاج حاسم وسريع إذ إن العاطلين كثيرون والأعمال قليلة فليس من المصلحة أن تساعد الحكومة على زيادة الغلاء وأن تترك الناس بلا عمل وتفرض عليهم الضرائب .[٤٤]

ونظراً لأهمية الموضوع وتأييداً منه لما طرحه النواب السابقون ، أيد وزير المالية علي ممتاز الدفتري في الجلسة نفسها بقوله "**انهم يرمون بقترحهم هذا الى هدف سام من شأنه أن يخفف أعباءً عن الطبقة الفقيرة** " مؤكداً ان الحكومة تتفق مع أهداف النواب غير أن الأمر بحاجة إلى دراسة مستفيضة قبل الإقدام على إلغاء الضرائب[٤٥] ، وهو ما لقى تأييداً من بعض النواب كالنائب عبد الغني الدلي (المنتفك) الذي طالب الحكومة بان تعالج الضرائب معالجة حكيمة فتثبت منها ما يفيد وترفع ما يثقل منها كاهل الشعب[٤٦] ويتسائل

الباحث هنا عن ماهية المحددات التي يعرف من خلالها اي الضرائب مثقلة لكاهل الشعب طالما ان كلام النائب كان عمومياً تاركاً الامر بيد الحكومة لترفع أو تثبت ما تشاء .

ويذكر بأن حكومة نور الدين محمود[٤٧] (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ – ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) قد أصدرت مرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٢ خفضت به نسبة الرسوم الكمركية عن البضائع المستوردة والمصدرة[٤٨] ،إلا أن حكومة جميل المدفعي[٤٩] السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣-٥ آيار ١٩٥٣) ألغت المرسوم لكونه يزيد في نسبة العجز الحاصل في الميزانية فرفض مجلس النواب بأكثريته البرلمانية المرسوم الامر الذي أثار حفيضة مجموعة من النواب ، فعلى سبيل المثال انتقد نواب المعارضة قرار إلغاء مرسوم تخفيض الضرائب ، فقال النائب عبد الرزاق الحمود (البصرة) " **ان المرسوم قد سرى مفعوله وأثر تأثيراً كبيراً في الأسواق و ارتاح له الشعب العراقي و جنوا ثماره ، و سيترتب على إلغائه نتائج اقتصادية بعيدة المدى وأضرار كبيرة لأن التجار سيتلاعبون بالأسعار ويتحكمون بالأسواق** "[٥٠] .

وانتقد النائب ذبيان الغبان (بغداد) الغاء المرسوم ذاته قائلاً " **أي حكومة تأتي وتكون جريئة و ليس لها أي مجال تتقدم فيه بالترفيه عن الشعب ، فترفض هذا المرسوم لأن فيه تخفيفاً وترفيهاً عن المسكين والفقير** " [٥١] .

واختلف النائب عبد المجيد القصاب (بغداد) مع زملائه في تأييده لالغاء المرسوم ، مستشهداً بما جاء في الفقرة (٣) من المادة (٢٦) من الدستور[٥٢]، والتي تجيز السلطة التنفيذية إصدار أو إلغاء الرسوم كتدابير مستعجلة لأجل الحفاظ على الامن والنظام[٥٣] .

في حين يرى الباحث وبتواضع بأن إقدام حكومة المدفعي على إلغاء ذلك

المرسوم جاء بسبب محاباتها لبعض المسؤولين (الوزراء والنواب) ممن ستتضرر مصالحه جراء تخفيض الرسوم الواردة في المرسوم السابق كونهم من أصحاب التجارة وملاك الأراضي ورؤوس الأموال[٥٤] في البلد وهو ما يبرر موافقة الأكثرية النيابية على إلغاء ذلك المرسوم[٥٥].

واستمر النواب باتقادهم سياسة الحكومات المتعاقبة الضريبية حتى أواخر سنوات العهد الملكي ، فعلى سبيل المثال وتعقيباً على كلام وزير المالية خليل كنة[٥٦] بأن اسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت نتيجة الضرائب ، وخاصة تلك المفروضة على السلع التي تستهلكها الطبقات الفقيرة ، بين النائب عبد الكريم الأزري (بغداد) وفي مقارنة بين القماش الذي يستعمله الفقراء والآخر الذي يستخدمه الاغنياء بقوله : " **بلغت الرسوم الكمركية على الاقمشة الواطئة الثمن التي يلبسها الفقراء ٤٠٪ ، أما الأقمشة الغالية والتي يلبسها الأغنياء فقد كانت نسبة رسومها ٥٪ فقط ... مبيناً استغرابه من رفع نسبة الرسوم على الفقراء وتخفيضها على الاغنياء**" [٥٧].

ومن المنطلق ذاته طالب النائب محمد مشحن الحردان (الدليم)[٥٨]، بعدالة الضريبة و تقليل الفروق بين المجتمع مشيراً الى أن الفروق بين طبقات المجتمع كانت سابقاً بسيطة من حيث الثروة فقد كان أكبر ملاك يملك (١٠٠) الف دينار قبل ثلاثين سنة إلا أنه الآن أصبح يملك (٣) ملايين دينار ، ولذلك فقد أصبح التضخم في الثروة و الفرق بين الطبقات كبيراً ، طبقة غنية مترفة مرفهة زادت ثروتها من (٥٠) الف الى (٤) ملايين وطبقة منهوكة فقيرة تعيش عيشة ماقبل ٨٠ سنة[٥٩].

ولم تؤشر محاضر مجلس النواب أية استجابة حكومية حقيقية تمني المواطن بقروب تحسن حال الضرائب والرسوم إلا ما ندر ، فعلى سبيل المثال وعند مناقشة الميزانية السنوية لعام ١٩٥٧ بين وزير المالية خليل كنة بأن ارتفاع

واردات الدولة من المنتجات النفطية سينعكس ايجاباً على تخفيض الضرائب الرئيسة عن كاهل المواطن كضريبة رسوم الاستهلاك والدخل والأملاك والتعريفة الكمركية دون أن يتلمس المواطن ذلك الأمر حقيقةً. وهذا ما تبين فعلاً من خلال استعراض وزير المالية خليل كنة لتخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ ، إذ قال ما نصه :

" أما رسوم الاستهلاك وضريبة الأرض فقد خمنت بـ(٧،١٨٩،٥٠٠) دينار، وذلك بزيادة قدرها (٨٠٠، ٠٣٩، ٢) دينار عن السنة السابقة وذلك بسبب زيادة رسوم وسائل النقل ورسوم السكائر والتتن والتنباك والمشروبات الأخرى ، أما ضريبة الاملباك فقد زادت بمقدار(٠٠٠، ١٤٩) دينار عن السنة السابقة وذلك يعود لزيادة الكفاءة في جباية الضرائب ، وكذلك زيادة رسوم الطوابع بمقدار(٥٠٠٠٠) دينار تقريباً " [٦٠] .وهو ما يجعل المواطن والباحث على مسافة واحدة من فقدان الثقة بحلحلة مسألة الضرائب التي ظلت الى اخريات سنوات البحث تشكل عبئاً على المواطن ، يضاف إليها أعباء اقتصادية أخرى ستكون إن شاء الله محط نقاش النواب في المبحث القادم .

المبحث الثالث

أضواء على موقف المجلس النيابي من قضية التموين ومشاكل اقتصادية أخرى

شكل التموين احدى المشاكل التي تصدى لها النواب لمساسها المباشر بحياة المواطن العراقي حرصاً منهم على توفير أفضل الخدمات وأيسرها له ، وبسبب أهميتها الحيوية تقدمت حكومة نوري السعيد [٦١] السادسة إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣ آذار ١٩٤٢ بـ (لائحة قانون تنظيم الحياة الاقتصادية لسنة ١٩٤٢) وبموجبه أكدت الحكومة أنها ستشكل لجنة عليا للإشراف على شؤون التموين مكونة من رئيس الوزراء ووزير الداخلية ولجنة تموين عليا تعاونها لجنة تموين (استشارية) في العاصمة وفي مراكز الألوية، إذ أيد النائب ابراهيم

عطار باشي (الموصل) ذلك الإجراء بقوله "**يجب على كل حكومة في ظروف الحرب أن تقوم قبل كل شيء باتخاذ التدابير لتنظيم حياتها الاقتصادية من حيث التموين والإنتاج والتوريد والتصدير على أساس الإحصاء الحقيقي لما لديها من ذخائر وأموال والإحصاء الحقيقي لنفوسها لتعلم مقدار ما يحتاجه شعبها...** " (٦٢) .

ولم تقتصر مداخلات النواب حول مسألة التموين بتشجيع اجراءات الحكومة في إصدرها قرارات تدبر من خلالها تموين المواطنين بالمواد اللازمة ، بل اشتد انتقادهم احياناً كثيرة ازاء سياسة الحكومة التموينية المتذبذبة . فخلال مناقشة جواب الرد على خطاب العرش، في جلسة المجلس المنعقدة في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣ ، تحدث النائب أحمد الجليلي (الموصل) منتقداً الحكومة بصدد فشل سياستها التموينية بقوله:" **كنت أود أن يكون التموين في العراق سائر على الأقل كما هو في سوريا وفلسطين وتركيا ولكني ارى نفسي مضطراً إلى أن أصرح أمام المجلس العالي بأن التموين فاشل في هذه البلاد فشلاً ذريعاً، ولا أدري لماذا ؟ فالخيرات من أطعمة وما ماثلها موجودة بينما الأسعار ترتفع فجائياً...** " وبين الجليلي في ختام حديثه بأنه يهدف من وراء حديثه هذا الى " **أن نثبت شكوانا ونبين حاجات البلاد وحتى نفهم الحكومة ما يجري في هذه البلاد والا فما فائدة اجتماع المجلس والمذاكرة فيه** ..." (٦٣) ويرى الباحث بأن النائب هنا أراد أن يسفه ما ورد من وعود في خطاب العرش والتي لم تخرج في مجملها عن النطاق الاعلامي المعتاد .

وخلال مناقشة سياسة الوزراء السعيدية السابعة تجاه القضايا التموينية، دعا النائب عبد الوهاب محمود (البصرة) إلى ضرورة الاطلاع على تجارب الأمم الأخرى بذلك الخصوص موضحاً أن التموين في العراق مر بدورين الاول اتسم بعدم الاستقرار أما الثاني هو دور نظام البطاقات، وهو نظام

عادل لأنه يؤمن لكل شخص غذاءه ، مقترحاً زيادة المواد الغذائية التي تشملها البطاقة التموينية وعدم اقتصارها على السكر فقط ، كالتمن والحنطة والخام الأبيض والشاي ، وذلك بحسب تعبير النائب "**حتى يستطيع الرجل العادي أن يأكل ويلبس بسهولة** " ، ولكن بالمقابل بدون بطاقة، لا يستطيع الرجل العادي العيش في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة[٦٤] .

ومن المنطلق ذاته حث النائب سليمان فتاح (كركوك)[٦٥] حكومة نوري السعيد السابعة لاتخاذ الاجراءات العملية الفاعلة في إيجاد حل لمشكلة التموين وغلاء المعيشة مؤنباً إياها بقوله : "" **لقد حاولت الحكومة في السابق ولم تفلح لأنها لم تعرف الاستفادة من أهل الخبرة ، وعدت كبار التجار حرامية وأصحاب الصناعة نهيبية وظنت نفسها قادرة على حل المسائل على أيدي موظفيها الذين لا تتجاوز معرفتهم اكثر من تحويل الأوراق** "[٦٦] ويرى الباحث وبتواضع بأن استخدام استعمال النائب لعبارات ذات وقع مؤلم كـ"**حرامية**" و"**نهيبية**" أراد من خلاله تحويل تلك التهم من عاتق التجار والصناع الى الحكومة التي عدها المسؤول الأول والأخير عن تلك المشكلة .

وبسبب الجهود الكبيرة التي بذلها النواب في حمل الحكومة على حل مشكلة التموين واختيار موظفين اكفاء ونزيهين لإدارتها [٦٧] آثرت حكومة نوري السعيد الثامنة (٢٥ كانون الاول ١٩٤٣- ١٩ نيسان ١٩٤٤) أن تقدم مشروع استحداث وزارة التموين الى مجلس النواب في اجتماعه الاعتيادي لعام ١٩٤٣، وبجلسته الرابعة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٢ اذار ١٩٤٤، إذ بين السعيد الأسباب الموجبة لاستحداث تلك الوزارة بقوله "**بعد أخذ رأي الخبراء ونتيجة المداولات العميقة ، رأينا ضرورة تأليف وزارة التموين لاسيما بعد أن أصبح التموين غير قاصر على مسألة الخبز بل يشمل أموراً ومواداً غير قليلية ومعضمها مستوردة ...وأن وجود وزير مسؤول عن التموين أمام مجلس**

النواب ومجلس الوزراء أمر ضروري وهذه الوزارة لن تكون وزارة دائمة ينتهي أمرها عندما تنتفي الحاجة إليها "[٦٨] .

ويبدو أن النائب دوهان الحسن (الحلة) كان له وجهة نظر أخرى في ما يخص قضية التموين ، إذ ألقى خطاباً تحريرياً في مجلس النواب أكد فيه أن أمر التموين الآن أصبح أفضل مما سبق ، بقوله " **قد شمل التوزيع جميع أفراد الشعب بينما كان قاصراً على المدن دون القرى والأرياف ، وإن كمية القماش المعطى للمواطن قد زادت ، وإن أمور التموين قد انتظمت في الوقت الحاضر، ولم يحصل أي تلاعب كما أعلم وقد قضي على التلاعب الذي حصل في العهد السابق حيث كانت تستعمل الكابونات المسروقة ، فألغيت الكابونات وحلت محلها بطاقات السكر منعاً للتلاعب الذي كان يحصل في الكابونات**"[٦٩]. وهو ما لم يستغربه الباحث اذا ما علمنا بأن النائب كان أحد مناصري الحكومة في المجلس ، ولعل كلامه هذا جاء من أجل تخفيف الضغط عليها من قبل نواب المعارضة .

ونظراً للضغط الشديد والمطالبة المستمرة من نواب المعارضة بتحسين الأحوال المعاشية للموظفين، عملت الحكومة على اصدار المرسوم رقم (٧)، المتضمن منح نصف راتب لشهر تشرين الأول، اعترفت بأسبابه الموجبة، ان البلد يتعرض لضائقة أوجبت مساعدة الموظفين والمستخدمين. وعندما طرح تقرير لجنة الشؤون المالية في المجلس عن هذا المرسوم، أنتقد النائب نصرت الفارسي (بغداد) الحكومة لعدم قيامها بتوفير الحاجات الأساسية من الغذاء واللباس لعامة الشعب ومن ضمنهم صغار الموظفين والمستخدمين ، مطالباً الحكومة بأن تتخذ خطة من شأنها تموين صغار الموظفين بالحاجات الضرورية لحياتهم. وأشار إلى أن الصرف على هؤلاء الموظفين حق وواجب وليس منحة ولا (عيدية) كما تدعي الحكومة[٧٠]. في حين عارض كل من النائبين جميل

الاورفلي (ديالى) ومحمد النقيب (أربيل) هذا المرسوم وعدّا منحة نصف الراتب مساعدة ضئيلة لا تحل مشكلة صغار الموظفين ولا تحقق لهم الرفاه والاستقرار التام، وحذرا الحكومة من أن الاحتياج وضيق المعيشة والعجز في تدبير شؤون البيت والعيال والأطفال كل ذلك يسوق الموظف إلى الارتشاء والسرقة والخيانة وغير ذلك، وأوضح الأورفلي "**بأن نصف الراتب لا يعادل أكثر من قيمة كيس حنطة، وقنينتين من الدهن بالنسبة لصغار الموظفين**"، في حين طالب النقيب الحكومة بأن تزيد مخصصات غلاء المعيشة بشكل يتلاءم مع الظرف الراهن[٧١] .

واعترض النائب كمال السنوي (العمارة) على ماجاء في ذلك المرسوم مشبهاً إياه بـ "**حقن التحذير التي تزيل الألم لمدة قليلة وإن واجب الحكومة استئصال الداء لا تخفيفه مؤقتاً، لأن الضائقة الاقتصادية أصبحت مستحكمة، ووصل سعر صفيحة الدهن إلى (١٢) ديناراً بعد أن كانت (٩٠٠) فلس وكيس الرز بـ (١٢) دينارا بعد أن كان قبل الحرب بدينار ونصف**" [٧٢].

ومن الأزمات الأخرى التي دفعت النواب للبحث والمناقشة هي (أزمة الخبز) التي طالت معضم السكان في تلك المدة من سنوات البحث ، فعلى سبيل المثال أشار النائب ذيبان الغبان (بغداد) إلى حقيقة معاناة الناس بكلام مؤثر جاء فيه " **أخذت الجماهير تقف أمام مخابز الحكومة منذ منتصف الليل حتى الظهر نساءً ورجالاً وأطفالاً لا يكادون يحصلون على بضع صمونات من دقيق رديء مغشوش ومخلوط بشتى المواد الغريبة، وهو خطر على الصحة العامة .... وقد اشتدت أزمة الخبز وتعذر على أفراد الشعب الحصول عليه على الرغم من الارتفاع الفاحش في سعره، وعلى الرغم من رداءة نوعيته والمخالفة للشروط الصحية**" [٧٣].

وفي الإطار ذاته وجه مجموعة من نواب المعارضة استيضاحا إلى رئيس

الوزراء طالبوا فيه بدراسة الموضوع ومعرفة طبيعة التدابير والاجراءات المتخذة من الحكومة، ومن ثم طلب التصويت بالثقة على الحكومة في حال قبول الاستيضاح[٧٤] وقد ورد في هذا الاستيضاح ما يأتي:-

" تجابه البلاد أزمة خبز مستحكمة الحلقات لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث مطلقاً، فإن الحنطة والشعير – وهما المادتان الضروريتان لقوت الشعب فان الموجود منهما قلة محسوسة وغلت أسعارهما في الأسواق غلاءً فاحشاً... هكذا تواجه البلاد الآن أزمة شديدة تتعلق بحياة الشعب ومعيشته وتؤثر تأثيراً كبيراً على مقدرته في العمل والانتاج، إذ تواتر القول بأن الكمية المخزونة من الحنطة والشعير الآن لا تكفي لتموين الشعب إلى الموسم القادم ، وربما سارت الحالة من سيء إلى أسوأ إذا ظلت الأمور سائرة على الوجه الذي تسير عليه الآن، لهذا ولما كان هذا الموضوع الخطير جديراً بالدرس والبحث الدقيق على شكل يزيل القلق وينير لنا الطريق، تقدمنا بهذا التقرير مستوضحين من فخامة رئيس الحكومة عن ماهية تدابيرها واجراءاتها المتخذة لمعالجة الأزمة... " [٧٥] وقد عقب صالح جبر (رئيس الوزراء) على هذا الاستيضاح بأن حكومته ليست مستعدة الآن لقبول هذا الاستيضاح. وعدً هذا من الأمور الاعتيادية، إذ كان يرى أن من الأفضل الاستيضاح عن أمور جديدة، لينتقل بالحديث حول القضية الفلسطينية تاركاً هموم النواب والشعب دون حل يذكر [٧٦] .

ويلاحظ من تعقيب رئيس الوزراء، أتهامه للمعارضة باستغلال الوضع لتحقيق مكاسب حزبية، كما أنه أراد التقليل من أهمية الأزمة وجعلها أمراً اعتيادياً لا يستحق الاستيضاح ، واصفاً إياها بـ"**من الأمور التافهة**" [٧٧]، وقد عرض الاستيضاح في الجلستين الثالثة والرابعة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ للتصويت على الرغم من أن الجميع يعلم ما كان عليه وضع البلاد من

شحة منتوج الحنطة والشعير، وبعد مشادات كلامية جرى التصويت على الاستيضاح بطريقة تعيين الأسماء، فكان المخالفون (٦٣) نائباً والموافقون (٣٢) نائباً، وهكذا رفض استيضاح المعارضة.

كما عقد المجلس النيابي جلسة خاصة لمناقشة آثار أزمة الخبز على المواطن، وعلى سبيل المثال فقد بين كل من النواب موحان الخير الله (المنتفك) وجعفر حمندي (بغداد) وأركان العبادي (الديوانية) مدى فضاعة صور تلك الأزمة التي آثر الباحث ان يقتبس تعليق النائب أركان العبادي كنموذج يلخص ما طرحه زملاؤه النواب قائلاً " **إن مئات الألوف من أبناء الفرات الأوسط مشردون حفاة الأقدام، عراة في هذا البرد القارص وبلا مأوى يعيشون بما يقتاتون به ولا يجدون إلا النزر من حثالة التمور. وهناك عوائل كثيرة تبكي ليلاً من الجوع لأنها لا تجد ما تقتات به.** ثم تسأل" **لماذا تسكت الحكومة عن ذلك؟"لقد اختبرت شخصياً أن هناك بيوت عديدة تتباكى من الجوع ليلاً لأنها لاتجد ما تقتات عليه** " [٧٨] . وهو ما يبين مدى سوداوية ما وصلت إليه الأمور ، مما يستوجب من الحكومة حلول سريعة لا ردود غير مقنعة كما ورد سابقاً .

وتبين محاضر جلسات مجلس النواب في اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ الصورة المؤلمة التي كان يعاني منها الأهالي عندما انبرى كل من النائبين بهاء الدين نوري (السليمانية)[٧٩] وعز الدين النقيب (ديالى) لبيان صعوبة حصول الناس على الخبز من الأفران بسبب كثرة الزحام ... ليعترف رئيس الوزراء صالح جبر في رده على تساؤلات النواب بهذا الخصوص بقوله " **يجوز أن يكون هناك زحام صحيح ... ولكن ليس في هذا ضير، فالمنتظر من الأمة ومن الناس... أن يتحملوا هذا ولا أريد أن أقول ان الحكومة ستبدل الوضع الذي عليه الخبز وإنما سيسير هذا الوضع** "[٨٠] وهو بذلك يضع الباحث في حيرة من

أمره متسائلاً ...هل من الصحيح على رئيس الحكومة أن يبين مدى عجز حكومته عن معالجة الوضع القائم ؟ أم أن يطلب من الشعب في عز معاناته أن يتحمل ما لا طاقة له به ؟ أم أن يتصدى لحل المشكلة ولو بابداء الوعود للنواب بالسعي للحل.

كما اعتنى النواب بجملة مشاكل كانت تشكل عبئاً على المواطن العراقي منها المطالبة بتحسين أحوال الموظفين الذين وصفهم النائب نجيب الصائغ (الموصل) بأنهم **"الفئة المنكوبة خلال سني الحرب وما بعدها، وإن القسم الأكبر منهم ولا سيما النزيهين استنفدوا كل ما يمكن بيعه من حاجاتهم "**(٨١) مطالباً الحكومة بضرورة أن تتضمن الميزانية المالية إشارة واضحة لهذا الموضوع.

وأيد كل من النواب جميل الأورفلي (ديالى) وجاسم أمين (بغداد) ما طالب به زميلهم الصائغ موضحين بان الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها الموظفون لا تكفي في هذه الظروف الصعبة، واقترحوا بان تقدم الحكومة المساعدات العينية فضلاً عن مخصصات غلاء المعيشة ولاسيما الموظفين الصغار(٨٢) .

وقدم النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد) شرحاً مسهباً عن الغلاء الفاحش والضيق الشديد الذي تعرضت له البلاد، وعزا أسباب ذلك إلى تهريب الحاصلات والحبوب والمنتجات الغذائية بسبب عجز المسؤولين وتقصيرهم في الحد من هذه الظاهرة، واتهم الحكومة بمشاركة هؤلاء المهربين قائلاً " **لا سبب لهذا الغلاء الفاحش والضيق الشديد سوى التهريب، تهريب الحاصلات والحبوب والمتوجات العراقية ومن جملتها المواد الغذائية ... أن للمجرمين المهربين شركاء يتمتع بعضهم بمراكز لا بأس بها، فإذا أصابت المهربين مصيبة لجأوا إلى شركائهم واحتموا بهم**"(٨٣) وهو ما يحمل الحكومة

العراقية اكثر من مسؤوليتها في حل مشكلة غلاء الاسعار الى التسبب بشكل أو بآخر بتعزيزها .

وفي سبيل معالجة تلك الأزمة باشرت الحكومة ببعض الاجراءات السطحية لمعالجة الأزمة، ففرضت قيوداً على نقل المواد الغذائية من محافظة إلى أخرى الأمر الذي أدى إلى تفاوت الأسعار بين المحافظات بصورة ملحوظة، فمثلاً كان سعر الرز يباع في العمارة بستة دنانير للكيس الواحد ويباع في البصرة باثني عشر ديناراً، الأمر الذي دفع بعدد من النواب الى المطالبة بإلغاء تلك القيود واتباع سياسة أكثر عملية للخروج من الأزمة ، وهو ما نتلمسه في مداخلة النائب فائق السامرائي (بغداد) الذي بين افتقاد الحكومات المتعاقبة إلى منهج معلوم وخطة مرسومة واتجاه سياسي واضح ، الأمر الذي جعل الشعب العراقي **"يعاني من سيء الى أسوأ، وهو يعيش بلا أمل وينحدر نحو الهاوية"** (٨٤).

وفي الاتجاه ذاته انتقد النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد) الحكومات العراقية المتعاقبة لأنها وحسب تعبيره " **تصم آذانها لكي لا تسمع ما يقال عن معاناة الشعب وإنها ارتكبت أخطاء معينة في شؤون البلاد، وإن البلاد مهددة بمجاعة"** ، واستطرد يقول " **بأنهم يعتقدون بأنفسهم العصمة ولا يستأنسون بآراء أعضاء مجلس النواب، ولا يثقون بما تقوله الصحافة واستمروا على هذه الخطة إلى أن وصلت البلاد إلى ما وصلت إليه، وأصبح الشعب يعاني مجاعة شديدة وأزمة لا مثيل لها في حياته** "(٨٥) ، وفي ختام حديثه طالب الحكومة بمعالجة الوضع بشكل سريع إذ بين الشبيبي في خطابه الجريء واقع حال ما يعانيه المواطن فعلاً والذي هو ليس بأسوأ من حال النائب الذي لا يسمع صوته ، محملاً السلطات مسؤولية ذلك .

ومن المشكلات الاقتصادية الأخرى التي جابهت الاقتصاد العراقي

وتصدى لها النواب هي مشكلة البطالة التي تفاقمت وحسب وصف الصحافة المعاصرة للمشكلة بسبب " **سياسات الحكومات العراقية التي لم تتحمل مسؤولية قضية استفحال البطالة بإهمالها موضوع الإعمار والاصلاح الاقتصادي ، وعدم اهتمامها بتنمية الاقتصاد الوطني تنمية تضمن له التطور**"[٨٦] وهو ما وجد صدى لدى خطبة النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد) التي ألقاها على مسامع النواب والتي ربط فيها بين استمرار مشكلة البطالة وبين الاهمال الحكومي للاعمار الاقتصادي ، بقوله " **ان ارادت الحكومة أن ترسم لها خطة غايتها مكافحة البطالة ، فعليها إيجاد مشاريع عمرانية في البلاد تكون لها فائدتان ...الأولى مكافحة البطالة المتزايدة والثانية اعمار البلاد** "[٨٧].

وبين النائب عبد الحميد الهلالي (البصرة) ان موضوع هجرة الشباب للعمل في الكويت مرتبط بتردي الوضع الاقتصادي، وطلب من المسؤولين السفر إلى البصرة لمشاهدة الفقر المدقع والمناظر المؤلمة في هذا البلد "**الذي منت عليه الطبيعة بخيرات وافرة وتربة خصبة ونفط يتفجر ونخيل كثيف**" ، مطالباً باستغلال خيرات البلاد لمصلحة الشعب ، لأن الشعب ينتظر منها الاصلاح ولو بنسبة ١٪ ثم ختم قوله.." **إن العبرة بالأعمال لا بالأقوال**"[٨٨] ولا يغالي الباحث إذ قال: إن النائب قد وجه صفعة كبيرة لصحيفة أعمال الحكومة عندما طالب بنسبة ١٪ من الاصلاح بعد أن يأس منها تماماً .

وفي سياق تساؤل النائب عبد الكريم كنة (بغداد) عن مدى فاعلية الوسائل التي تخطط الحكومة العمل بها من أجل حل مشكلة البطالة ، قارن كنة بين العامل العراقي ونظيره الأجنبي من خلال تساؤل وجهه الى حكومة المدفعي السادسة عن أسباب ضمان استمرارية العمل بالنسبة للأجانب في المعامل العراقية للنسيج ، في الوقت الذي يعاني مئات المؤهلين للعمل في هذا

القطاع ، منتقداً في الوقت نفسه ما قامت به شركة باتا الأجنبية للأحذية من تسريح لآلاف من عمال الأحذية العراقيين [٨٩] .

كما أيد النائب عبد الرحمن الجليلي (الموصل) زميله الهلالي في بيان رداءة الوضع الاقتصادي في العراق عموماً، وعرض على المجلس بعض الأرقام التي تدل على ذلك، ثم تطرق إلى القوة الاقتصادية للفرد العراقي مقارنة ببعض الدول الأوربية والعربية، وتساءل في ختام حديثه: " **أين نحن من الترفيه الذي ورد في خطاب العرش وفي خطاب الميزانية والخطابات السابقة التي سمعناها** "[٩٠].

وبين النائب توفيق السمعاني (الموصل) أهمية مسألة السكن ومسؤولية الدولة في توفيره ، مقدماً وصفاً واقعياً للحالة المعاشية لمن حملوه أمانة الكلام نيابة عنهم لاسيما سكان القرى والأرياف ، إذ يقول : " **يسكنون في الكوخ مع حيواناتهم وهم والحيوانات في مسكن واحد، أما الملابس فلا أستطيع أن أصفها بلساني، وكلكم ترون أخوانكم في كل بقعة وكل مكان، ماذا يلبسون وما يكتسون، اما من ناحية المأكل فإن مستوى الغذاء والمعيشة بصورة عامة أحط مما في البلاد المتخلفة. أما الوقود، فإن بلادنا بلاد الوقود، أتعرفون ماذا يستعمل الفرد في وقوده، إنه يستعمل (السرجينات) إنها (الروث والبعر) وما إلى ذلك ... إن النفط لا يصل إلى القرى والأرياف وإذا توفر النفط فإنهم يستغنون عن استعماله لأنه نادر لديهم وغال ولا يمكن أن يصل إليهم إلاّ بشق الأنفس**"[٩١] .

ومن خلال حديثه عن الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، أوجز النائب جمال عمر نظمي (أربيل) حال المواطن العراقي من خلال سرده لمجموعة مشاكل ظل يعاني منها سنوات طويلة دونما حل ... آملاً من الحكومة منح تلك المشاكل الأولوية عند الشروع في وضع محاور السياسة الاقتصادية المستقبلية،

مطالباً بـ"**رفع مستوى الطبقات الفقيرة وتخفيف بعض الاعباء المالية عنهم وشملهم بالخدمات الاجتماعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتصميم القرى العصرية ومكافحة الغلاء ومعالجة بطالة المتعلمين ....**" [٩٢] ويجد الباحث بتواضع أن هذه مجرد أمنيات وأحلام طرحها النائب من دون قناعة في الوصول الى الهدف المنشود ، لأن ماذكره هو من سمات اقتصاد الدول النامية مثل العراق الذي ظل يعاني من جميع المشكلات التي ذكرت الى الوقت الحاضر .

الخاتمة :ـ

بعد ذلك كله يمكن التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات القابلة للمناقشة منها ...

- أظهرت مناقشات النواب وعياً اقتصادياً واضحاً متمثلاً بتصديهم لمناقشة النظام الضريبي وانعكاساته السلبية على المواطن العراقي ، مع ملاحظة حرصهم الكبير في توجيه عمل الحكومة ووزاراتها المعنية بحل اهم الأزمات الاقتصادية التي تزامنت مع المتغيرات والأزمات السياسية خلال مدة البحث.
- يلاحظ ان عدد غير قليل من طروحات النواب في مجالي السياسة الضريبية أو الأزمات الاقتصادية ، لم تقتصر على النقد وابراز العيوب والسلبيات ، بل تعدتها الى طرح بعض الحلول لمختلف الإشكاليات ، واعتمدت في أعمها الأغلب على تجارب علمية واقعية نابعة من حاجات حقيقية عاشوها ولمسوها من خلال احتكاكهم بالمجتمع .
- يلاحظ اشتراك نواب المعارضة مع نواب الحكومة في إثارة الآراء والطلبات ووجهات النظر، الأمر الذي يعبر عن إحساس عالٍ

بالمسؤولية تجاه ايجاد حلول عملية وسريعة لإطفاء معاناة المواطن العراقي بغض النظر عن الاتجاه السياسي أو الحزبي للنائب .

- يلاحظ عدم وجود تفاعل حقيقي من لدن الحكومات المتعاقبة من ١٩٣٩ - ١٩٥٨ ، تجاه طروحات النواب في ما يخص المشكلات الاقتصادية ، مما جعل تلك الطروحات تدور في إطار عاطفي نابع من إحساس حقيقي لحاجة ملموسة يقابلها ردود تبريرية من الوزراء المسؤولين لا تخرج نسبتها الكبيرة عن الإطار الإعلامي ، وبذلك يؤشر الباحث انعدام التوازن الحقيقي بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية ، فكلما حاولت الأولى أن تتبنى ما كان يشكو منه المواطن من ضائقة اقتصادية بتنوع مسبباتها ، استمرت تلك الأخيرة باتخاذ الاجراءات والقرارات التي تؤمن لها دوام وارداتها دون الاكتراث إن صح التعبير الى هموم المواطن .

- على الرغم من سعي الكثير من الوزارات لتحجيم دور المؤسسة البرلمانية من خلال فرض قراراتها وعدم الاكتراث لطروحات النواب في مواضيع كثيرة ، إلا أنها كانت، بحق، تجربة فريدة في تاريخ العراق يستحق نوابها كل تقدير وثناء اذ رغبوا من خلال طروحاتهم بتغيير انماط المعيشة التي كان يعيشها المجتمع العراقي وجعله يتناغم مع الأنماط المعاشية التي كانت تعيشها الدول المتقدمة . مع المحافظة على ضمان وارد حكومي معقول يضمن للاقتصاد دوامه واستمراره.

الملاحــق

جدول بأسماء النواب المشاركين بطروحات ومداخلات وردت أسماءهم في متن البحث[٩٣].

ت	الاسم	المنطقة الانتخابية	حياته	تحصيله الدراسي	الانتماء السياسي
١.	محمد مهدي كبة	بغداد	١٩٠٠-١٩٨٤	دراسة دينية	حزب الاستقلال (معارض)
٢.	عبد الرزاق الشيخلي	بغداد	١٩٠٤-١٩٨٥	كلية الحقوق	حزب الجبهة الشعبية (معارض)
٣.	جعفر القزويني	الحلة	١٩٠١-١٩٦٩	دراسة دينية	حزب الاتحاد الدستوري (غير معارض)
٤.	حسين جميل	بغداد	١٩٠٨-٢٠٠٢	كلية الحقوق	الحزب الوطني الديمقراطي (معارض)
٥.	عبد الجبار الجومرد	الموصل	١٩٠٩-١٩٧١	دكتوراه قانون واداب	حزب الجبهة الشعبية (معارض)
٦.	توفيق السمعاني	الموصل	١٩٠٤-١٩٣٨	كلية الحقوق	حزب الاتحاد الدستوري (غير معارض) (غير معارض)
٧.	عبد الرزاق الحمود	البصرة	؟_١٩٧٠	دراسة عليا في كلية الحقوق	حزب الجبهة الشعبية (معارض)
٨.	عبد الكريم الازري	بغداد	؟_ ١٩٠٩	بكلوريوس اقتصاد	الحزب الوطني الديمقراطي (معارض)
٩.	محمد مشحن الحردان	الدليم	١٩٢١-١٩٩٩	كلية الحقوق	مستقل (غير معارض)
١٠.	ابراهيم عطار باشي	الموصل	١٨٧٨-١٩٦٣	تعليم ديني	حزب الاستقلال (معارض)
١١.	أحمد الجليلي	الموصل	١٨٩٨-١٩٦٨	دراسة متوسطة	الحزب الوطني الديمقراطي (معارض)
١٢.	عبد الوهاب محمود	البصرة	؟	مدرسة الحقوق	حزب الأحرار (معارض)
١٣.	دوهان الحسن	الحلة	١٨٩٢-١٩٦٢	كتاتيب	حزب الاتحاد الدستوري (غير معارض)
١٤.	نصرت الفارسي	بغداد	١٨٩٤-١٩٧٩	مدرسة الحقوق	مستقل (معارض)
١٥.	محمد النقيب	اربيل	؟	دراسة دينية	حزب الاخاء الوطني (معارض)
١٦.	كمال السنوي	العمارة	؟_١٩٧٧	كلية الحقوق	مستقل (معارض)
١٧.	نجيب الصائغ	الموصل	١٩١٣-٢٠٠٠	الكلية العسكرية وكلية القانون	حزب الجبهة الشعبية (معارض)
١٨.	عبد الرحمن الجليلي	الموصل	١٩١٤-١٩٩٦	دكتوراه اقتصاد	حزب الجبهة الشعبية (معارض)
١٩.	محمد رضا الشبيبي	بغداد	١٨٨٩ – ١٩٦٥	دراسة دينية	حزب الجبهة الشعبية (معارض)
٢٠.	فائق السامرائي	بغداد	١٩٠٨-١٩٧٩	كلية الحقوق	حزب الاستقلال (معارض)

ت	الاسم	المنطقة الانتخابية	حياته	تحصيله الدراسي	الانتماء السياسي
٢١.	جمال عمر نظمي	اربيل	١٩١٤-١٩٦٧	كلية العلوم السياسية	مستقل (غير معارض)
٢٢.	أركان العبادي	الديوانية	١٩١٥-١٩٦٩	بكلوريوس تاريخ وعلاقات دولية	مستقل (غير معارض)
٢٣.	ذيبان الغبان	بغداد	١٨٧٩-١٩٥٧	كلية الحقوق	مستقل (معارض)
٢٤.	عبد الغني الدلي	المنتفك	١٩١٣ _ ؟	بكلوريوس في الاقتصاد السياسي	مستقل (غير معارض)
٢٥.	عز الدين النقيب	ديالى	١٨٩٩-١٩٦٩	تعليم ديني	مستقل (غير معارض)
٢٦.	بهاء الدين نوري	السليمانية	١٨٧٩-١٩٦٠	الكلية العسكرية	حزب الاتحاد الدستوري (غير معارض)
٢٧.	جميل الاورفلي	ديالى	١٩٠٧-١٩٩٤	كلية الحقوق	حزب الاتحاد الدستوري (غير معارض)
٢٨.	عبد المجيد القصاب	بغداد	١٩٠٧-١٩٨٨	كلية الطب	مستقل (غير معارض)
٢٩.	موحان الخير الله	المنتفك	١٨٩٠-١٩٥٦	كتاتيب	مستقل (غير معارض)
٣٠.	جعفر حمندي	بغداد	١٨٩٤-١٩٥٢	كلية الحقوق	مستقل (غير معارض)
٣١.	عبد الكريم كنة	بغداد	١٩٢٠-١٩٨٣	كلية الحقوق	مستقل (غير معارض)

Abstract

Witnessed the history of Iraq from 1939-1958 among political variables that affected negatively and disproportionately on different sectors of social life, economic and cultural rights, and the consequent interaction of government as a party is responsible for finding practical solutions to the crises suffered by the Iraqi citizens and between who is in a position of control and cash (the press, parliament, opposition parties ... etc) for any failure or neglect can be felt in its processors.

Hence the importance of research consistent with the size of the economic suffering that accompanied the citizen over the years of research, highlighting the models of economic problems (of different denominations such as taxes or supply or the bread crisis, unemployment, etc.) and reflected the juniors of echoes and raised its solutions under the dome of the parliament the belief of the Representatives need to alleviate the suffering of those who represent them in the Council, assessing the size of

the government response to what has been born Scarves from House of Representatives.

A search on the three sections are preceded by an introduction and followed by the conclusion between the researcher the most prominent findings of the conclusions, where the section I (the profiles of the main problems and economic crises in Iraq from 1939 to 1958) the most prominent economic crises and their causes, which will be a matter of discussion of Representatives in Alambgesan subsequent, to address the The second topic (taxes and fees and their impact on the citizen in the balance of the House of Representatives) The position of the Parliament on the issue of taxes and fees that have long formed are added to the concerns of other burdened citizen, especially the owners of low-income and most government measures aimed at, while said third section (lights on position Parliament on the issue of supply and other economic problems) to the reader to complete the scene economical problems and the nature of interaction with the House of Representatives.

هوامش البحث

(١) للتفاصيل عن هذا الموضوع ينظر : مشتاق طالب حسين ، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير ،(جامعة الكوفة : كلية الاداب ، ٢٠٠١) .

(٢) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، (بغداد: د.م، ١٩٨٧) ، ص١٠١.

(٣) محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (جامعة بغداد : كلية التربية ، ١٩٨٨) ، ص١٥ .

(٤) علي ممتاز الدفتري (١٩٠١-١٩٩٠) : ولد في بغداد ودرس فيها ، تسنم عدة مناصب ادارية حتى اصبح وزيراً للمالية لاول مرة عام ١٩٤١ ، انتخب نائباً لبغداد والديوانية لاكثر من دورة ، وعضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٥٣، له كتاب "**محاضرات في الامور الحسابية**" ، مارس المحاماة في الفترات التي لم يكن يتحمل فيها المسؤولية ، انصرف الى اعماله الخاصة بعد ثورة تموز ١٩٥٨، ادركته الوفاة في بغداد بعد مرض طويل في ٦ تشرين الاول ١٩٩٠. للتفاصيل ينظر : مير

بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن :دار الحكمة، ٢٠٠٤) ، ج٢ ، ص١٠٤-١٠٦؛ المركز العراقي للبحوث والمعلومات ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢١-٢٠٠٣ ، (بغداد: المركز العراقي للبحوث والمعلومات ،٢٠٠٧)، ٩٣.

(٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٢١ في ٢٩ نيسان ١٩٥٣ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٣)، ص ٣٦٤-٣٦٥ .

(٦) للتفاصيل عن نشوء أزمة التموين وتداعياتها على الساحة المحلية ينظر : زهير علي أحمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية الاداب، ١٩٨٩) .

(٧) للتفاصيل عن تلك الحرب وتداعياتها ينظر : ابراهيم شكيب ، حرب فلسطين ١٩٤٨، (القاهرة: الزهراء للاعلام العربي ، ١٩٦٨) .

(٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١ في ٤ كانون الاول ١٩٤٨ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٩) ، ص٢ .

(٩) "صوت الاهالي" ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٣٩١ في ٢٣ نيسان ١٩٤٧ .

(١٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٥ في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧، (بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٤٨) ،ص ٤١-٤٥ .

(١١) صالح جبر (١٩٠٠ – ١٩٥٧): أحد أبرز السياسيين العراقيين في العهد الملكي ينتمي لأسرة متواضعة ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢١ ، تولى حقيبة المعارف عام ١٩٣٣ فمتصرفاً لكربلاء عام ١٩٣٥ ، فوزيراً للعدلية عام ١٩٣٦ ، ورئيساً لمجلس الأعيان عام ١٩٤٦ ، الف وزارته الوحيدة (٢٩ آذار ١٩٤٧ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) توفي في ٦ حزيران ١٩٥٧ أثر نوبة قلبية حادة وهو جالس على الكرسي وبعد انتهائه من إلقاء كلمته في مجلس الأعيان . للتفاصيل ينظر : علاء جاسم الحربي ، رجال العراق الملكي ، (لندن: دار الحكمة ، ٢٠٠٤) ، ص١٤٣-١٥٠ .

(١٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٥ في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص٤١- ٤٢

(١٣) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، (بغداد: مطبعة الفجر، ١٩٨٨)، ج٢ ، ص٥٦٤

(١٤) "اليقظة" ،(جريدة) ، بغداد ، العدد ٨٤ في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

(١٥) "الزمان" ،(جريدة) ، بغداد ،العدد ٣١٧٩ في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٧ .

(١٦) للتفاصيل عن دور نواب البصرة في المجلس النيابي ينظر: حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الاداب، ١٩٩٧) .

(١٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٢٨ في ٢٦ نيسان ١٩٤٩ ،ص٤١٦.

(١٨) ز.ف سوكولولينسكي ، نظرية التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، (بيروت : د.م، ١٩٥٧) ، ص١٦.

(١٩) وزارة الإصلاح الزراعي ، الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر الشعبي لمناقشة مشاكل الإصلاح الزراعي ومعالجتها ١٥ – ١٧ أب ١٩٦٣، ص٧.

(٢٠) وزارة الإصلاح الزراعي ، بحوث مؤتمر الإصلاح الزراعي المنعقد في بغداد ٢ – ١٣ نيسان ١٩٦٧، ص٣٠ .

(٢١) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٨٤ – ١٩٥٨ ، (بيروت : المكتبة العربية ، ١٩٦٥) ،ص ٧٨-٧٩ .

(٢٢) دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة ٣٢٠٥٠/٣٩٨ ، الجرائم المحالة للمحكمة العليا ، و١٤.

(٢٣) "صوت الاهالي" ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٣٤ في ٦ نيسان ١٩٤٤ .

(٢٤) الوقائع العراقية ، "جريدة"،(بغداد)، العدد ٢٠١٠ في ٢٩ آذار ١٩٤٢، ص١- ٥ .

(٢٥) الوقائع العراقية ، "جريدة"، (بغداد) ، العدد ٢٠٧١ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٣، ص١٣.

(٢٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٤٣)، ص١٦١ - ١٧٣ .

(٢٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٦ ، قانون العمال رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٧) .

(٢٨) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة بغداد : كلية الاداب ، ١٩٩٤) .

(٢٩) وضح وزير المالية علي ممتاز الدفتري ذلك صراحةً وبالارقام عند استعراضه للمشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي . للتفاصيل ينظر : محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٢٢ في ٣٠ نيسان ١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص٣٦٥-٣٦٩ .

(٣٠) للتفاصيل حول نشاط المعارضة داخل المجلس النيابي في مختلف الجالات ينظر : بشير حمود كاظم الغزالي، دور المعارضة النيابية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، (جامعة الكوفة: كلية الاداب، ١٩٩٥) .

(٣١) للتفاصيل عن دور نواب الموصل في المجلس النيابي ينظر: عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل : كلية الاداب، ١٩٩٥) .

(٣٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥ في ١٩ كانون الاول ١٩٤٨، ص٦٧ .

(٣٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ٨ في ١٢ حزيران ١٩٤٨، (بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٤٩) ، ص٥٣.

(٣٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ١٣ في ٢٠ حزيران ١٩٤٨، المصدر السابق ، ص٩١.

(٣٥) يوسف غنيمة (١٨٨٥ - ١٩٥٠) : ولد في بغداد لاسرة تمتهن التجارة ، درس في الدرارس الكلدانية والسريانية واختص بدراسة الادب العربي والترجمة ، تسنم عدة مناصب ادارية وزارية ونيابية كما كانت له اهتمامات صحفية وتاريخية وكانت له مواقف وطنية جمة يمكن تلمسها من خلال الاطلاع على طروحاته في المجلس النيابي . للتفاصيل ينظر : بيداء علاوي شمخي ، يوسف غنيمة حياته ، نشاطاته ١٨٨٥ – ١٩٥٠ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٣) .

(٣٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة ، الأجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩ – ٣٧٠ .

(٣٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الأجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٢٩ ، نيسان ١٩٤٩، المصدر السابق ، ص٤٢٤ - ٤٢٥.

(٣٨) النواب الذين وقعوا المقترح هم : محمد رضا الشبيبي وعبد الرزاق الشيخلي وذيبان الغبان واسماعيل الغانم و روفائيل بطي (بغداد) عارف قفطان (الدليم) ، جميل صادق وحسن عبد الرحمن وبرهان الدين باش اعيان (البصرة) ، رمزي العمري و نجيب الصائغ وعبد الجبار الجومرد وساسون سميح ومحود الزيباري وعبد الله الشرفاني وحنا خياط وجمال المفتي وقاسم المفتي ومحمد صديق شنشل(الموصل) و علي كمال (السليمانية) .

(٣٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٣ في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص٣٣ - ٣٤ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص٣٤.

(٤١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ١١ في ١٢ اذار ١٩٥٣، المصدر السابق ، ص١٨٢ .

(٤٢) النواب هم :عبد الرزاق الشيخلي وذيبان الغبان ومحمد رضا الشبيبي (بغداد) نجيب الصائغ و عبد الجبار الجومرد ورمزي العمري وعبد الرحمن الجليلي (الموصل) برهان الدين باش اعيان وجميل صادق وحسن عبد الرحمن(البصرة) عارف قفطان (الدليم) .المصدر نفسه ، ص١٨٣.

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص١٨٤.

(٤٦) المصدر نفسه ، ص١٨٥.

(٤٧) نور الدين محمود (١٨٩٩-١٩٨١) : ولد في الموصل ، وتخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول عام ١٩١٧ ، انتمى الى الجيش العراقي في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢١ ، أصبح عام ١٩٣٦ ملحقاً عسكرياً في لندن برتبة مقدم ، وعين في تشرين الأول ١٩٤٨ ، قائدا للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين ، عهدت اليه رئاسة الوزراء في مرحلة قلقة من تاريخ العراق الملكي عام ١٩٥٢ ، كما عين عضوا في مجلس الاعيان في كانون الثاني ١٩٥٣ وحتى قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ . للتفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق ، ج١، ص٢٨٧.

(٤٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٣ في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص٣٨ .

(٤٩) جميل المدفعي (١٨٩٠-١٩٥٨): أحد أبرز السياسيين العراقيين في العهد الملكي في العراق ، اشترك في عدة حروب مع الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ، كان له دور بارز في ثورة العشرين الوطنية ، شغل منصب رئيس الوزراء لخمسة مرات ورئيس المجلس النيابي لثلاث مرات ، طارق يونس السراج ، جميل المدفعي و دوره في السياسة العراقية١٨٩٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير ،(جامعة بغداد: كلية الاداب ، ١٩٩١) .

(٥٠) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٣ في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

(٥١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ،الجلسة ٣ في ١٢شباط١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٥٢) للتفاصيل ينظر : الحكومة العراقية .لائحة الدستور العراقي ، (بغداد:مديرية المطبوعات، ١٩٢٤)، ص١٢.

(٥٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ،الجلسة ٣ في ١٢شباط١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٥٤) للاطلاع على تلك الحقيقة بالارقام والنسب المئوية ينظر : علي طاهر الحلي ، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة: كلية الاداب ، ٢٠١١) ، ص٢٨-٢٩.

(٥٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ،الجلسة ٣ في ١٢شباط١٩٥٣ ، المصدر السابق ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(٥٦) خليل كنه : ولد في بغداد عام ١٩٠٩ ، وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٢، من مؤسسي حزب الاتحاد الدستوري، أصبح وزيراً للمعارف والمالية لعدة مرات ، وانتخب نائباً في عدة دورات أنتخابية ، اعتقل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨وحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة ، اطلق سراحه عام ١٩٦١. للتفاصيل ينظر: د.ك.و. الوحدة الوثائقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٠، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥١) ؛ مير بصري، المصدر السابق ، ج٢، ص١٥٣-١٥٤.

(٥٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ، الجلسة ٨ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٦) ، ص٨٨.

(٥٨) للتفاصيل عن دور نواب الدليم في المجلس النيابي وفي مختلف القضايا ينظر: عدي حميد فهد، دور نواب الدليم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير،(جامعة الانبار: كلية التربية ،٢٠١٠) .

(٥٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤، الجلسة ١١ في ٢ كانون الثاني١٩٥٥ ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٦٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦، الجلسة ٧ في ٢١ شباط ١٩٥٧ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٥٧) ، ص ١٠١ .

(٦١) نوري سعيد(١٨٨٨-١٩٥٨) : رئيس الوزراء لأربعة عشر مرة ، ولد في بغداد ، اكمل دراسته العالية في مدرسة اسطنبول الحربية ليتخرج منها برتبة ملأزم ثان عام ١٩٠٦ ،اشترك في الثورة العربية الكبرى ،ادى دوراً مهما في الحياة السياسة العراقية من قيام الدولة وحتى قيام الجمهورية، قتل عام ١٩٥٨ فيما كان يحاول الهرب من مطاردة الثوار . للتفاصيل ينظر : مكي عزيز ، نوري السعيد ، (بغداد: مطبعة الاسواق، ١٩٥٧) ؛ سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥،(بغداد: مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٨) .

(٦٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الجلسة ٢١ في ٢٣ آذار ١٩٤٢،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٢)، ص٣٠١ .

(٦٣) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، ٣في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٣) ، ص١٣

(٦٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، ٧في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢، المصدر السابق ، ص١١ .

(٦٥) للتفاصيل حول دور نواب كركوك في المجلس النيابي ينظر : نبيل عكيد محمود المظفري ، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية لدورهم الوطني، ،(كركوك : مطبعة روز، ٢٠٠٩) .

(٦٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٣، الجلسة ٢ في ٣ كانون الاول ١٩٤٤، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٤) ، ص١٥.

(٦٧) زهير علي النحاس ، التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨ ، رسالة ماجستير ،(جامعة الموصل : كلية الاداب ، ١٩٨٩)، ص١٩١.

(٦٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٣ ، الجلسة ١٤ في ٢٢ آذار ١٩٤٤، المصدر السابق ، ص ١٦٣.

(٦٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة ٨ في ٨ كانون الثاني ١٩٤٥ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٥) ، ص ١٠٤ .

(٧٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣و٤ في ١٨ كانون الاول ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص١٧.

(٧١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣و٤ في ١٨ كانون الاول ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص٢٠.

(٧٢) المصدر نفسه ، ص٥٥

(٧٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة ١٤ في ٢٢ آذار ١٩٤٤، المصدر السابق ، ص٦٥

(٧٤) نجيب الصائغ، من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧-١٩٦٣، (بغداد : مطبعة الاديب البغدادية المحدودة ،١٩٩٠) ، ص١٥.

(٧٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص٣٩. النواب الذين وقعوا الاستيضاح هم: محمد رضا الشبيبي وعبد الرزاق الشيخلي، غازي العلي الكريم، جعفر حمندي، ذيبان الغبان، نجيب الصائغ، نصرت الفارسي، أركان العبادي، عبد العزيز الجميل ، ريسان الكاصد ، عبد الهادي صالح، جاسم مخلص.

(٧٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٣و٤ في ١٨ كانون الاول ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص١٥ .

(٧٧) المصدر نفسه ، ص٣٩.

(٧٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٥ في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص٥٢ .

(٧٩) للتفاصيل حول دور نواب السليمانية ينظر :سالار عبد الكريم الدوسكي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير ،(الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، ٢٠٠٧).

(٨٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٦ في ١ كانون الثاني ١٩٤٨، المصدر السابق ، ص ٨١-٨٧.

(٨١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٨ في ١٦ حزيران ١٩٤٧ ،(بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٤٨) ، ص٥٠٤ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص٦٦٢ .

(٨٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع غيرالاعتيادي لسنة ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص ٦٦٤ – ٦٦٥ . و يذكر جيرالد ديكوري ، الملحق العسكري في السفارة البريطانية ببغداد ما يؤيد قول الشبيبي حيث يقول زارني داود الحيدري، والح عليه بمقابلة الوصي مباشرة لايضاح الحالة المحزنة التي تمر بها البلاد وقال" **أن الناس لم يعد يتوفر لديهم الخبز، وأنت تعلم ما يتناولونه، ويبدوا ان الحكومة مهتمة بالأمر** " فذهبنا إلى الوصي ، وكان سمع ذات الحكاية من خدم القصر، وكيف يصدر القمح إلى سوريا ، وقد وافق رئيس الوزراء على اصدار أمر بمنع تصدير القمح، لكنه منح بعد ذلك أحد التجار لتصدير كمية كبيرة منه إلى سوريا . جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي (بغداد : مكتبة المثنى، ١٩٨٣) ، ص٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٨٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٢٠ في ٢٨تشرين الأول١٩٤٨ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص٢٧٧

(٨٦) "صوت الاهالي" ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٦٣٢ في ٣ ايلول ١٩٤٨.

(٨٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة ١٤ في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٦) ، ص١٣٤.

(٨٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٢ في ٢ شباط ١٩٥٢، المصدر السابق ، ص١٥.

(٨٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٣ في ١٢ شباط ١٩٥٢، المصدر السابق ، ص٣١.

(٩٠) المصدر نفسه ، ص٤٠٤ – ٤٠٥.

(٩١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣، الجلسة ٩ في ٢ كانون الثاني ١٩٤٥، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٤) ، ص١٥٥.

(٩٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥ ، الجلسة ٨ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، المصدر السابق ، ص ١٠٥-١٠٦.

(٩٣) مير بصري، المصدر السابق ،ج٢، ص١٩-٤٣٠ ؛ عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل : كلية الاداب، ١٩٩٥) ، ص٣٢-٣٧ ؛ حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الاداب، ١٩٩٧) ، ص٢١-٢٥؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ،(بغداد: دار السؤون الثقافية، ١٩٩٥)، ج ١،٢،٣ .